

Distr. General
22 May 2012

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في
بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة
لطبقة الأوزون
الاجتماع الثاني والثلاثون
بانكوك، ٢٣ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*
تقييم الآلية المالية لبروتوكول مونتريال (المقرر ٢/٢٢)

تقييم الآلية المالية لبروتوكول مونتريال: موجز تنفيذي

مذكرة من الأمانة

وافقت الأطراف في بروتوكول مونتريال في اجتماعها الثاني والعشرين، بموجب مقررها ٢/٢٢، على اختصاصات لتقييم الآلية المالية لبروتوكول مونتريال وتمويلها. وبناء على تلك الاختصاصات، تم تكوين فريق توجيهي، قام باختيار جهة مستقلة قامت بإجراء التقييم. وقد اكتمل التقييم الآن. ويرد الموجز التنفيذي لتقرير التقييم في مرفق هذه المذكرة ويستنسخ كما ورد ولم يخضع للتحريير. ويرد التقرير الكامل الذي صدر باللغة الإنجليزية فقط في مرفق الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/32/INF/5، الذي يتاح بالبوابة الإلكترونية للمؤتمر التابعة للأمانة (conf.montreal-protocol.org).

تقييم الآلية المالية لبروتوكول مونتريال: موجز تنفيذي

المقدمة

توفر البلدان المتقدمة مساهمات إلى الآلية المالية لتنفيذ بروتوكول مونتريال لتقديم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان النامية بموجب المادة ٥، لتمكينها من تلبية أهدافها نحو تخفيض المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وإدراكاً لضرورة استعراض أداء الآلية المالية بصورة دورية تكفل تحقيق الفعالية القصوى في تلبية أهداف بروتوكول مونتريال، طلبت الأطراف في البروتوكول إجراء دراسات تقييمية أُجريت في ١٩٩٤ - ١٩٩٥ و ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤. ولما كان التقييم الأخير انقضى عليه أكثر من خمسة أعوام، فقد قرر الاجتماع الثاني والعشرون للأطراف أن الوقت مناسب لتقييم واستعراض الآلية المالية مرة أخرى في عام ٢٠١١ لكفالة فعالية أدائها (المقرر ٢/٢٢).

وبما أن الدراسات السابقة تركزت على إدارة الآلية المالية، قررت الأطراف أن ينصب تركيز هذه الدراسة على التالي: (أ) نتائج الآلية المالية، (ب) السياسات والإجراءات، (ج) المسائل الأخرى، و(د) الدروس المستفادة المرتبطة بالآلية المالية. وترد الاختصاصات الكاملة في المرفق الأول للمقرر ٢/٢٢.

وقد أُجريت التقييم بواسطة مقيّم مستقل، شركة ICF الدولية، وذلك تحت إشراف فريق توجيهي يتكون من ثمانية أعضاء يمثلون النمسا وكندا وكولومبيا والهند واليابان ونيجيريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والولايات المتحدة الأمريكية. وقد شملت منهجية التقييم جمع الأدلة من خلال استعراض أدبيات الموضوع وقواعد البيانات الكمية والمشاورات مع أصحاب المصلحة ومن ثم تطبيق تحليلات نوعية وكمية على هذه البيانات. وقد تم التماس إسهامات من جميع الأطراف عبر طلب من أمانة الأوزون وإجراء مقابلات مع عينة ممثلة للبلدان العاملة بموجب المادة ٥ والبلدان غير العاملة بها، إضافة إلى الأعضاء الرئيسيين لأمانة الصندوق المتعدد الأطراف وموظفي الوكالة المنفذة.

ملخص الاستنتاجات

مدى مساهمة المشاريع الاستثمارية وغير الاستثمارية الموافق عليها في إطار الصندوق المتعدد الأطراف في التخلص التدريجي التام من المواد المستنفدة للأوزون في البلدان العاملة بموجب المادة ٥ وفقاً لأهداف الامتثال المنصوص عليها في بروتوكول مونتريال

- يرجع الفضل للمشاريع الاستثمارية وغير الاستثمارية في التخلص من ٩٥٪ من استهلاك المواد المستنفدة للأوزون و ١٠٠٪ من إنتاج المواد المستنفدة للأوزون وذلك من خلال مشاريع الصندوق المتعدد الأطراف حتى هذا التاريخ.
- المشاريع الاستثمارية لن يكتب لها النجاح دون أن تؤسس لها الأنشطة غير الاستثمارية. وبالنظر إلى المستقبل ستستمر أهمية الأنشطة غير الاستثمارية لدعم التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في البلدان العاملة بموجب المادة ٥.

مجموع التخفيضات في المواد المستنفدة للأوزون بالأطنان المحسوبة بدالة استنفاد الأوزون والأطنان المترية نتيجة أنشطة الصندوق المتعدد الأطراف

- خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠١١، أدت المشاريع الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف إلى التخلص بنجاح من ٢٥٦,١٥٣ طن محسوبة بدالة استنفاد الأوزون من الاستهلاك و١٩٢,٦٢٨ طن محسوبة بدالة استنفاد الأوزون من الإنتاج في البلدان العاملة بموجب المادة ٥.
- نجحت أنشطة الصندوق المتعدد الأطراف في التخلص من إنتاج واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون في مجموعات متعددة من المواد الكيميائية، التي تشمل مركبات الكربون الكلورية فلورية، ورابع كلوريد الكربون، والهالونات، وبروميد الميثيل، و١,١,١ - ثلاثي كلور الإيثان (ثلاثي كلور الإيثان أو كلورو فورم الميثيل).
- نجحت أنشطة الصندوق المتعدد الأطراف في التخلص من إنتاج واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون في العديد من القطاعات الصناعية.

تحليل بعض المنافع البيئية والصحية المشتركة الأخرى، بما في ذلك المنافع في مجال المناخ، إضافة إلى الآثار السالبة الناجمة عن الأنشطة الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف للتخلص من المواد المستنفدة للأوزون

- ترتبط منافع بيئية متعددة ومنافع صحية ومنافع مشتركة للبلدان العاملة بموجب المادة ٥ بالأنشطة الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف.
- أدت أنشطة الصندوق المتعدد الأطراف إلى تحقيق منافع كبيرة للمناخ بالنظر إلى أن الكثير من المواد المستنفدة للأوزون لها قدرات عالية على إحداث الاحترار العالمي. ويقدر التخفيض التراكمي في كل من استهلاك وإنتاج غازات الاحتباس الحراري بـ ١,٣٨٧ و ٩٤٣ مليون طن متري بمعدل ثاني أكسيد الكربون على التوالي.

مقارنة بين المواد المستنفدة للأوزون المخطط التخلص منها في المشاريع الموافق عليها والمواد المستنفدة للأوزون التي تحقق التخلص منها

- حققت المشاريع المستكملة، بل وتجاوزت، المستوى المستهدف للتخلص من المواد المستنفدة للأوزون.
- تم التخلص بنجاح من نسبة ١٠٠٪ من الاستهلاك المخطط التخلص منه البالغ ٢٣٥,٦٠٨ طن بدالة استنفاد الأوزون ومن ١٠٥٪ من الإنتاج البالغ ١٨١,٤٩٤ طن بدالة استنفاد الأوزون.

المقارنة بين الفعالية التكاليفية المخطط لها للمشاريع المعتمدة والفعالية التكاليفية الفعلية

- وفي المتوسط، فإن الفعالية التكاليفية الفعلية لمشاريع الصندوق المتعدد الأطراف كانت قريبة للغاية من الفعالية التكاليفية المخطط لها عند موافقة اللجنة التنفيذية عليها.
- كانت مشاريع استهلاك المواد المستنفدة للأوزون فعالة تكاليفياً بنسبة تزيد عن ٣٪ مما كان مخططاً له، بينما كانت مشاريع إنتاج المواد المستنفدة للأوزون فعالة تكاليفياً بنسبة تزيد عن نحو ٩٪ مما كان مخططاً له.

مقارنة بين الزمن المخطط له لتنفيذ المشروع والزمن الذي تحقق فيه التنفيذ

- المشاريع الممولة في إطار الصندوق المتعدد الأطراف استغرق إكمالها وقتاً أطول، بصفة عامة، مما كان متوقعاً في البداية. وفي المتوسط فإن الزمن المخطط لتنفيذ المشاريع كان ٢٠ شهراً ولكن التنفيذ استغرق ٣١ شهراً (اعتباراً من تاريخ الموافقة على التمويل).
- يختلف الزمن المخطط للتنفيذ مقارنة بالزمن الذي تحقق فيه التنفيذ تبعاً للوقت وتصنيف المشاريع حسب الوكالات ونوع المشاريع والقطاع.

كفاءة ما تم توفيره من بناء القدرات، بما في ذلك تعزيز المؤسسات والمساعدة في الامتثال

- ينظر إلى دعم وضع تشريعات بشأن المواد المستنفدة للأوزون، ووضع نظم ترخيص ونظم حصص، ومنع الإتجار غير المشروع باعتبارها بعض المساهمات الأكثر فعالية من برنامج المساعدة على الامتثال الذي يديره برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد اتفق أصحاب المصلحة الذين أُجريت مقابلات معهم في هذا التقييم على أن برنامج المساعدة على الامتثال يسر تبادل المعلومات والتعاون فيما بين الوحدات الوطنية للأوزون عن طريق الاجتماعات وحلقات العمل التدريبية للشبكات الإقليمية وأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب.
- كثير من أصحاب المصلحة ينظرون إلى أنشطة التعزيز المؤسسي باعتبارها أكثر أنواع المشاريع غير الاستثمارية فعالية وعنصراً أساسياً يساهم في نجاح بروتوكول مونتريال بصفة عامة.

فعالية التوقيت بين الاجتماعات والمواعيد النهائية لتقديم التقارير والمواعيد النهائية للإبلاغ

- يعد التوقيت بين اجتماعات اللجنة التنفيذية حالياً مناسباً بالنظر إلى ارتفاع حجم خطط إدارة التخلص التي تتطلب الاستعراض والموافقة عليها.
- يعد حجم الوقت المخصص حالياً لكل مرحلة من مراحل استعراض تقديم المشاريع هو الآن في مستواه الأدنى الضروري. لذا فإن تنقيح المواعيد النهائية قد لا يكون مجدداً.

فعالية واتساق وكفاءة الإجراءات والممارسات الخاصة بوضع واستعراض واعتماد مقترحات المشاريع في إطار الصندوق المتعدد الأطراف

- ظهر توافق في الآراء بأن إجراءات وضع مقترحات المشاريع واستعراضها واعتمادها، إجراءات فعالة وشفافة، وتتسم عموماً بالكفاءة.
- قدرة نظام الصندوق المتعدد الأطراف على استيعاب الحجم الضخم من المشاريع التي لوحظ مؤخراً أن لها خطط لإدارة التخلص التدريجي - بما في ذلك من جانب الوكالات في إعداد المقترحات، ومن جانب الأمانة لاستعراض تلك المقترحات واللجنة التنفيذية للموافقة عليها - ينبغي أن تعتبر شاهداً على فعالية وكفاءة إجراءات الصندوق الخاصة بالموافقة على المشاريع.
- عملية تمويل الصندوق المتعدد الأطراف يعتبرها أصحاب المصلحة لحد كبير عملية سليمة.

قدرة عملية تخطيط المشاريع والأنشطة وتنفيذها على كفاءة الامتثال

- حقق الصندوق المتعدد الأطراف حداً قياسياً استثنائياً في الامتثال. إذ أن ١٠٠٪ من البلدان العاملة بالمادة ٥ التي أبلغت عن استهلاكها في عام ٢٠١٠ كانت ممثلة للتخلص التام من مركبات الكربون الكلورية فلورية في عام ٢٠١٠.
- قد يحتاج ما يصل إلى ٣٠ بلداً إلى إجراء تخفيضات إضافية لكي تمتثل إلى التخلص من بروميد الميثيل في عام ٢٠١٥. وقد تحتاج بعض البلدان إلى مساعدة إضافية من الصندوق المتعدد الأطراف لتحقيق التخلص التدريجي.
- في حين أعربت بلدان كثيرة من البلدان العاملة بالمادة ٥ التي جرت استشارتها في هذا التقييم عن رضائها عن عملية خطط إدارة التخلص التدريجي الخاصة بها، فإن التأخير في إكمال المرحلة الأولى من خطط إدارة التخلص التدريجي يمكن أن يهدد الامتثال للأهداف المرتقبة الخاصة بالتخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية.

فعالية وكفاءة إجراءات وممارسات الرصد والإبلاغ

- تتصف ممارسات الرصد والإبلاغ بالفعالية، وبخاصة من ناحية رصد التقدم المالي وتحقيق المعالم القياسية، وكشف ورصد المعوقات والتأخيرات للمشاريع إلى حين إزالتها، وتحديد الوقت الذي تتم فيه تلبية الشروط المبررة للموافقة على الشريحة التالية من التمويل.
- إجراءات الرصد والإبلاغ الحالية ليست بالقدر المتوخى من التنسيق والكفاءة. وقد وجد التقييم توافقاً في الآراء بين الوكالات واللجنة التنفيذية والأمانة بشأن وجود قدر من التداخل في شروط الإبلاغ وذلك فيما يتعلق بما يجب أن تقدمه الوكالات إلى الأمانة. وقد نفذت أنشطة أولية لاستعراض شروط الإبلاغ وتحديد الفرص الخاصة بالتنسيق.

قدرة وكفاءة التقييم الداخلي وآليات التحقق على رصد وتأكيده النتائج

- يعد نطاق وظيفة تقييم الصندوق المتعدد الأطراف ملائماً بالنظر إلى ضيق نطاق أنشطة الصندوق المتعدد الأطراف وإمكانية تأكيد النتائج عبر الإبلاغ بموجب المادة ٧.
- وجد أن التحقق ينطوي على تأثير إيجابي عموماً لكونه يوفر معلومات إضافية عن نظم ترخيص الصادات والحصص إضافة إلى العمل بمثابة آلية تحقق من بيانات الاستيراد مقارنة بالمصادر المتعددة، بما في ذلك بيانات الجمارك والبيانات الحكومية الأخرى للمساعدة في التأكد من أن التخلص قد تم فعلياً.
- تقدم البلدان العاملة بموجب المادة ٥ عموماً تغذية مرتدة إيجابية عن عملية التحقق غير أن أصحاب المصلحة كثيراً ما يوردون أن محدودية إمكانية الحصول على البيانات تشكل صعوبة أمام عملية التحقق.

مدى تطويع السياسات والإجراءات وتحسينها بناءً على الخبرات والظروف ذات الصلة

- تطويع السياسات والمبادئ التوجيهية بناءً على المسائل أو الظروف الجديدة جزء لا يتجزأ من الكيفية التي تشتغل بها اللجنة التنفيذية وهو عامل مهم ومساعد في النجاح العام للصندوق المتعدد الأطراف.
- يوجد فهم في أوساط بعض أصحاب المصلحة أن السياسات والإجراءات لا تخضع إلى "التطويع" أو "للتحسين"، بالسهولة التي تضاف بها.

استعراض توزيع التمويل فيما بين أقاليم الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥، وكذلك بين البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض والبلدان ذات حجم الاستهلاك غير المنخفض

- تلقت البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض ما نسبته ١٠٪ تقريباً من مجموع الموارد المالية من الصندوق المتعدد الأطراف، وهو مبلغ أعلى نسبياً من حصتها من الاستهلاك (نحو ٣٪ من مجموع استهلاك البلدان العاملة بموجب المادة ٥ من المواد المستنفدة للأوزون).
- وحتى هذا التاريخ، يمكن استنتاج أنه تم تحقيق توازن مناسب وأن التمويل كان كافياً، بالنظر إلى ارتفاع مستويات الامتثال لبروتوكول مونتريال.
- يسود قلق في أوساط بعض أصحاب المصلحة من أن البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض قد لا تتلقى الموارد المالية الكافية لتحقيق الامتثال للتخلص من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية.

مدى دور البرامج والمشاريع المعتمدة في إطار الآلية المالية في تيسير تنفيذ الأحكام الخاصة بنقل التكنولوجيا بموجب المادتين ١٠ و ١٠ ألف من بروتوكول مونتريال والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الأطراف، مع مراعاة المنشأ والمنطقة الجغرافية للتكنولوجيا المقدمة في عينة ممثلة من المشاريع

- وجد أن العمليات التي تتبعها الوكالات في شراء التكنولوجيا عمليات مفتوحة وتراعي الفعالية التكاليفية، والفعالية التقنية، والقدرة على التنفيذ والعوامل الموضوعية الأخرى.
- لا يتم تسجيل التكنولوجيا المختارة بطريقة نظامية في وثائق المشاريع ولا تسجل في أي نظام لإدارة البيانات بواسطة الصندوق المتعدد الأطراف.
- قد يؤثر عامل القرب الجغرافي للبلدان غير العاملة بموجب المادة ٥ على اختيار التكنولوجيا في البلدان العاملة بموجب المادة ٥، ولجنة التنفيذية القدرة على التأثير في اتجاه اختيار التكنولوجيا.

الدروس المستفادة بالنظر إلى التحديات المستقبلية أمام بروتوكول مونتريال والصندوق المتعدد الأطراف

- يجب وضع إطار قوي للسياسات قبل المضي في تنفيذ عملية التخلص التدريجي التام، ويشمل ذلك وضع أطر تنظيمية وقانونية، ووضع تدريب جمركي، وتنفيذ نظم للحصص والترخيص.
- لاحظ أصحاب المصلحة قيمة مشاريع البيان العملي وحثوا على الاستفادة من هذه المشاريع لتهيئة المجال للابتكارات في المرحلة الثانية من خطط إدارة التخلص التدريجي.
- لاحظت البلدان العاملة بموجب المادة 5 أهمية وجود علاقات قوية مع الصناعة أثناء فترة التخلص التدريجي من مركبات الكربون الكلورية فلورية وأحث إلى أنه من المهم المحافظة على وجود تلك العلاقات خلال فترة التقليل التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية.
- ينبغي موازنة الفرص المتاحة في الوقت القريب مقارنة بالأهداف الطويلة الأجل في مستقبل عملية التخلص.
- ينبغي تطوير السياسات والمبادئ التوجيهية من أجل التصدي للقضايا المعينة والظروف المتغيرة.
- يمكن النهج القطري الذي يتبعه الصندوق المتعدد الأطراف المعنيين في البلدان العاملة بالمادة 5 من تولى زمام الأمور واكتساب القدرات.
- اكتسب الصندوق معرفة مؤسسية وتعليمياً تقنياً طوال الربع الماضي من القرن شكل مورداً لعمليات التحول القطاعي في المستقبل.

الدروس المستفادة للمؤسسات والاتفاقات البيئية الدولية الأخرى

- تكلم أصحاب المصلحة بشكل إيجابي للغاية عن النهج الذي يتبعه الصندوق المتعدد الأطراف إزاء تمويل المشاريع مقارنة بأشكال التمويل البيئي الأخرى. وتعد سهولة وسرعة الحصول على تمويل المشاريع نسبياً، وعملية تخطيط الأعمال الشفافة والتعاونية للصندوق المتعدد الأطراف، وتمويل التعزيز المؤسسي للصندوق وجهوده في بناء القدرات جميعها مزايا يتفرد بها الصندوق من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى.
- وهناك قيود أمام إعادة تكرار الصندوق المتعدد الأطراف بالنسبة للقضايا البيئية الأخرى. بيد أنه قد تكون هناك حالات معينة ينطبق فيها نموذج الصندوق المتعدد الأطراف على اتفاقات بيئية متعددة أطراف أخرى، وخصوصاً بالنسبة لعملية التخلص التدريجي من مركبات أخرى منتجة عن قصد.

أوجه القوة والضعف والفرص والمهددات

تضمنت اختصاصات التقييم طلباً لتعيين أوجه القوة والضعف، والفرص والمهددات المرتبطة بالآلية المالية. وعلى ضوء المشاورات بين الأطراف والوكالات والأمانة وأصحاب المصلحة الآخرين، إضافة إلى إجراء استعراض مكتبي موسع، تم العثور على العديد من النقاط في كل فئة من تلك الفئات.

وبناءً على الإنجازات الإيجابية التي حققها الصندوق المتعدد الأطراف والعوامل التي عملت بشكل فعال وأدت إلى تلك النتائج، فقد وجد المقيم عدداً من أوجه القوة. فالنموذج الشامل للآلية المالية لبروتوكول

مونتريال يعمل بشكل جيد بصفة استثنائية ويمكن اعتباره نموذجاً للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى؛ حيث أنه يتميز بأهداف واضحة، ومشاركة عالمية، ويربط التمويل والامتثال ربطاً مباشراً. كما أن الإجراءات الخاصة بوضع مقترحات المشاريع واستعراضها والموافقة عليها إجراءات فعالة وشفافة وتتسم عموماً بالكفاءة. ويتضح هذا من قدرة نظام الصندوق المتعدد الأطراف على استيعاب الحجم الضخم من طلبات التمويل وسرعة تحريكها عبر عملية الموافقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية الحصول على التمويل مباشرة وتوجد مبادئ توجيهية واضحة تطبق بشكل ثابت على جميع أصحاب المصلحة. وهناك وجه قوة آخر يتمثل في قدرة الآلية المالية على التكيف؛ وتستكمل السياسات والمبادئ التوجيهية بانتظام بناء على القضايا أو الظروف الجديدة التي تنشأ، على سبيل المثال، عبر مقترحات المشاريع.

وتقوم قرارات اللجنة التنفيذية والمبادئ التوجيهية على أساس المفاوضات الجادة، وتدعم تلك القرارات والمبادئ التوجيهية كمية ضخمة من البيانات والخبرة التقنية من خلال سهولة الوصول إلى فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي. ويتفق أصحاب المصلحة بصفة عامة على أن اللجنة التنفيذية عادلة وتخصص الموارد المالية بطريقة تحقق التوازن العادل.

يشجع النهج القطري الذي يتبعه الصندوق المتعدد الأطراف بناء القدرات والملكية وكان ناجحاً في إحداث التحول في قطاع الصناعة وتحقيق نتائج مستدامة. ويعد تمويل التعزيز المؤسسي وجهود بناء القدرات لمساعدة البلدان العاملة بموجب المادة 5 في تحقيق الامتثال والمحافظة عليه عنصر قوة بوجه خاص للآلية وتظل هذه الجهود تكتسب الأهمية أثناء التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. وفضلاً عن ذلك، فإن القدرة على تأكيد النتائج من خلال البيانات المبلغ عنها بموجب المادة 7 ثبت أنها عنصر مساهم هام في بيان نجاح الصندوق وضمان الامتثال وقياس التقدم المحرز بشكل فعال. ونتيجة لأوجه القوة المذكورة تمكن الصندوق المتعدد الأطراف من تحقيق نجاح بارز حقيقةً في التخلص التدريجي من إنتاج واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون في مجموعات متعددة من المواد الكيميائية وعبر قطاعات صناعية متنوعة.

ويمكن أن ينظر إلى النهج الموجه للامتثال الذي يتبعه الصندوق المتعدد الأطراف باعتباره وجهاً مهماً من أوجه القوة والضعف في ذات الوقت للصندوق. وكما أُشير في السابق فإن تركيز الصندوق المتعدد الأطراف على الامتثال طوال تخطيط المشاريع وتنفيذها قد أدى إلى وجود سجل متابعة فريد للامتثال لأهداف التخلص التدريجي التام من المواد المستنفدة للأوزون ويعتبر ميزة مقدره لنموذج الصندوق المتعدد الأطراف. غير أن هذا النهج، وبما يضمنه من جداول امتثال صارمة، قد أدى إلى تحجيم قدرة الصندوق المتعدد الأطراف على التصدي لقضايا أخرى مهمة للتخلص التدريجي التام من المواد المستنفدة للأوزون ولكنها غير مهمة للامتثال للبروتوكول، بما في ذلك تدمير المواد المستنفدة للأوزون، وغير ذلك من الرقابة على المواد المستنفدة للأوزون في نهاية عمرها.

لوحظ أيضاً وجود أوجه ضعف أخرى. وقد وجد التقييم توافراً في الآراء عن وجود تداخل في اشتراطات الإبلاغ من حيث ما يجب أن تقوم الوكالات بتقديمه إلى الأمانة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون لدى الوكالات والأمانة تفسيرات مختلفة للتوجيهات المعتمدة بشأن خطط إدارة التخلص التدريجي، وهناك مجالات قد يكون من المفيد أن تصدر لها توجيهات أوضح بشأن خطط إدارة التخلص

التدريجي. فبطريقة أو أخرى، فإن أوجه الضعف هذه وهي تُعد إلى حد كبير إدارية أو إجرائية تبين كذلك القوة العامة لنموذج التمويل الذي يتبعه الصندوق المتعدد الأطراف، أي أنه على الرغم من وجود بعض أوجه الضعف الإجرائية أو عدم الكفاءة لا تزال هناك نتائج مهمة محققة. كمثال محدد على ذلك، بغض النظر عن تجربة التأخيرات في تنفيذ المشاريع على النحو المحدد كميّاً في الفرع ٣ - ٦، فإن الأغلبية العظمى من الأطراف العاملة بموجب المادة ٥ لا تزال قادرة على الوفاء بأهدافها في الامتثال بموجب بروتوكول مونتريال. وبالمثل، فإن ما يخطط للتخلص منه من المواد المستنفدة للأوزون كان بشكل أساسي معادلاً لما تحقق من التخلص التدريجي التام. وتحقيق هذه القياسات ينعكس إيجاباً على الأداء الشامل للآلية المالية.

جرى تحديد فرصتين رئيسيتين يشتمل كل منهما على خلق روابط مع قضايا بيئية أخرى من أجل تعزيز أهداف الأوزون. فمن الفرص المحتملة لتعزيز تدمير المواد المستنفدة للأوزون هو ربطها بجمع وتدمير الملوثات العضوية الثابتة. وقد تود اللجنة التنفيذية أن تنظر في التعاون مع مؤتمر الأطراف في اتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة في السعي لإيجاد فرص تدمير تحقق منافع متبادلة. وهناك فرص محتملة إضافية في الروابط بين الأوزون والمناخ. فقد يتوفر التمويل المشترك من خلال سوق الكربون - سواء عن طريق آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو أو آلية إقراض تنشأ ويتفق عليها في إطار النظام الدولي للمناخ، ومن خلال السوق الطوعية - وكذلك عن طريق الصناديق البيئية المتعددة الأطراف الأخرى التي لها ولاية في مجال المناخ مثل مرفق البيئة العملية والصندوق الأخضر، من أجل تعزيز المنافع المشتركة من كفاءة الطاقة المرتبطة بالتقليل التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. وتسعى بعض الوكالات حالياً لإيجاد أوجه تآزر في مشاريعها، بإدماج برامجها مع آليات التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون التمويل المشترك متاحاً من خلال سوق الكربون الطوعي لدعم استرداد المواد المستنفدة للأوزون وتدميرها في البلدان العاملة بالمادة ٥. وقد وافقت رابطة معايير الكربون الطوعية مؤخراً على منهجية جديدة لهذه الأنشطة الخاصة بمشروع تدمير المواد المستنفدة للأوزون. وينبغي للجنة التنفيذية أن تنظر في تشجيع وحدات الأوزون الوطنية والوكالات على التفكير في متابعة أوجه التآزر والروابط الآنف الذكر لكونها تساعد في تعزيز جدول أعمال الأوزون. بيد أنه من المهم الإشارة إلى أن متابعة أوجه التآزر المذكورة تنطوي على تكاليف وتحديات؛ وقد تمت الموافقة الآن على بعض أنشطة "تعبئة الموارد".

وبالنظر إلى المستقبل، يواجه الصندوق المتعدد الأطراف أيضاً تهديدات أمام نجاحه في المستقبل. وهناك بلدان كثيرة يتوقع أن تحتاج إلى مساعدة إضافية من أجل الامتثال لجدول التخلص من بروميد الميثيل في عام ٢٠١٥، ولاحظت الوكالات وجود احتمال حدوث تراجع بالنظر إلى أن بعض المزارعين أوضحوا عدم رضاهم من بدائل بروميد الميثيل وخاصة في أفريقيا وأمريكا الوسطى. وفيما يتعلق بمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، من المتوقع أن يقدم ٣٥ بلداً خطط إدارة التخلص التدريجي في عام ٢٠١٢، على الرغم من وجود ست بلدان لم تكمل بعد الأنشطة الأولية المطلوبة لإكمال صياغة خططها لإدارة التخلص التدريجي. وبالنظر إلى أن تنفيذ المشاريع يستغرق عادة سنين عديدة، قد تواجه بعض البلدان العاملة بموجب المادة ٥ صعوبات في الوفاء بأهداف التجميد عام ٢٠١٣ والتخفيض التدريجي في عام ٢٠١٥. وأعرب بعض أصحاب المصلحة أيضاً عن القلق إزاء قدرة البلدان ذات حجم الاستهلاك

المنخفض على الوفاء بالمعايير القياسية مستقبلاً في التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، في ظل توقع انخفاض مستويات التمويل والجدول الزمني المتوقعة لصرف الأموال. وستقتضي هذه الشواغل انتباه اللجنة التنفيذية لضمان أن تكون سياساتها داعمة لأهداف الامتثال هذه واهتمام الوكالات والوحدات الوطنية للأوزون لضمان أن تكون خططها معقولة بالحد الذي يتوقع أن تحقق الامتثال.

ويمكن أن يمثل تحقيق استقرار في التمويل مستقبلاً تحدياً آخر. وكما أُشير في تقرير فرقة العمل المعنية بتحديد الموارد التابعة لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٤، فإن احتياجات التمويل وخططها لإدارة التخلص التدريجي تشير إلى وجود اتجاه تزايد حتى العام ٢٠٢٠. فاحتياجات التمويل لفترتي السنتين ٢٠١٥ - ٢٠١٧ و ٢٠١٨ - ٢٠٢٠ تزيد عن مستويات التمويل في أي من فترات الثلاث سنوات الماضية السابقة لدعم التخفيضات المتزايدة في استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية.

التوصيات

تركز الاختصاصات الخاصة بهذا التقييم - على النحو المعتمد في المرفق ١ للمقرر ٢٢/٢ - بشكل أساسي على النتائج المحققة وعلى الإجراءات الإدارية للآلية المالية. وفي هذه المجالات، وجد المقيمون أن أداء الصندوق المتعدد الأطراف يستحق الثناء. وكما ورد في الاستنتاجات السابقة، فقد حقق الصندوق المتعدد الأطراف نجاحاً باهراً في التخلص من استهلاك وإنتاج المواد المستنفدة للأوزون، واكتسبت آليات التمويل، طوال فترة ربع قرن خبرات في مجال المشاريع. وعموماً، لا يوصي المقيمون بإجراء تغييرات رئيسية لتحسين النتائج وإعادة هيكلة الإجراءات الإدارية، والتعليق على أي قضايا سياسات معينة أمر خارج نطاق هذا التقييم. وعلى ضوء ما تقدم، هناك على الدوام مجال للتحسن، وخصوصاً في ظل التحديات الجديدة المرتبطة بالتخفيض التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. وهكذا فإن التوصيات، حسبما هو مطلوب في الاختصاصات، تقدم فيما يتعلق بالتالي: النتائج المحققة؛ الفعالية التنظيمية وعملية صنع القرارات؛ أنشطة نشر المعلومات وبناء القدرات؛ فعالية نقل التكنولوجيا؛ والتعاون مع المنظمات الأخرى.

النتائج المحققة:

- ◀ تشجيع البلدان العاملة بموجب المادة ٥ على تقديم خطط إدارة التخلص التدريجي في المرحلة الأولى المتبقية في أقرب وقت ممكن والبدء في تنفيذ الاستراتيجيات في خطط إدارة التخلص التدريجي المعتمدة في المرحلة الأولى دون إبطاء.
- ◀ تشجيع اللجنة التنفيذية على الموافقة على تمويل إعداد المشاريع لخطط إدارة التخلص التدريجي في مرحلتها الثانية في أقرب وقت ممكن.
- ◀ تعزيز الجهود للتخلص التدريجي التام من بروميد الميثيل من أجل تحقيق الوصول إلى المعلم القياسي الرئيسي لعام ٢٠١٥.

الفعالية التنظيمية وعمليات صنع القرار:

- ◀ استعراض وتوحيد اشتراطات الإبلاغ في ظل التعقيد الجديد لخطط إدارة التخلص التدريجي والاتفاقات المتعددة السنوات الأخرى.
- ◀ تحسين الحصول على التوجيهات بشأن إعداد خطط التخلص التدريجي وتحسين اتساق التوجيهات.
- ◀ تقييم نوعية إعداد خطط إدارة التخلص التدريجي.

أنشطة نشر المعلومات وبناء القدرات:

- ◀ النظر في توافر التمويل لتعزيز المؤسسي في المستقبل، وبخاصة للبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض.

فعالية نقل التكنولوجيا:

- ◀ النظر في متابعة نقل التكنولوجيا بصورة نظامية.

التعاون مع المنظمات الأخرى:

- ◀ النظر إلى الصندوق المتعدد الأطراف بوصفه نموذجاً للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، حسب ما هو مناسب.
- ◀ متابعة أوجه التآزر والروابط مع المناخ والملوثات العضوية الثابتة والأوزون من أجل تعزيز جدول أعمال الأوزون.